

شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام
(شركة مساهمة عامة قطرية)
الدوحة - دولة قطر

تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق
وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

١٠٦١٨٠١٣٥١

تقرير التأكيد المستقل إلى:

السادة / المساهمين المحترمين
شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام
(شركة مساهمة عامة قطرية) "الشركة"
الدوحة - دولة قطر

تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.

وفقاً للمادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية (تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤولية مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن التطبيق والاحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والاحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قام مجلس الإدارة بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لوكالة تريداوي ("The "COSO Framwork").

يتم إعداد تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة، ويتم عرضه في نموذج تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- وصف لأنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد ضمن الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("The "COSO Framwork").
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية وأعمال الشركات المادية في تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.
- وصف أهداف أنظمة الرقابة.
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة.
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لتحديد نقاط الضعف في الرقابة، و



■ تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، وذلك لإستنتاج ما يلي:

- كيفية معالجتها.
- أوجه القصور التي لم يتم معالجتها.
- تحديد الإجراءات الموضوعية لمنع حدوثها.
- كيفية معالجة الثغرات في أنظمة الرقابة.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية الرقابة الداخلية للشركة حول التقارير المالية.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول حول عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية" بناءً على المعايير الصادرة عن لجنة رعاية المنظمات (COSO)، والتي تتضمن الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم "٣٠٠٠" (المعدل)، "عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا تم عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية بصورة عادلة ويحدد إطار عمل لجنة رعاية المنظمات المعايير التي من خلالها يقيم مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأغراض إبداء الرأي بمصادقية.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، تنفيذ الإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تتضمن إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر الشركة للرقابة الداخلية كما هو محدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات وتحدد نطاق العمليات التجارية الهامة المرتبطة بهذه العناصر ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية الصادر عن لجنة رعاية المنظمات.
- إجراء تقييم لمخاطر أرصدة الحسابات المادية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات ضمن العمليات الجوهرية للشركة ومقارنتها بتقرير مجلس الإدارة الصادر وفقاً للجنة رعاية المنظمات.
- الحصول على إختبارات من مجلس الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي يقوم بها مجلس الإدارة ودقة الإستنتاجات التي تم التوصل إليها لكل إختبار لنظام الرقابة الداخلية.
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية.
- تقييم أوجه القصور في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية والتي لم يتم معالجتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ومقارنتها في التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، إن لزم الأمر.

تتضمن مكونات الرقابة الداخلية كما تم تعريفها في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO) من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات الاستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء مادية في العمليات الجوهرية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وقيم أرصدة الحسابات أو تصنيف المعاملات أو الإفصاحات ذات العلاقة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أية أخطاء ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في طبيعة سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية على قرارات مستخدمي تلك البيانات المالية. لأغراض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، عمليات الخزينة، الإيرادات والذمم المدينة، المشتريات، المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى، المخزون، الرواتب، الإستثمارات، الممتلكات والمعدات، التقارير المالية، الإفصاحات وأنظمة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على حكمنا المهني بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تحتوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتقديم أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مفهوم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتقديم ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة.
- توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، وأن المبالغ المستلمة وتكاليف المنشأة لا تتم إلا وفقاً لأصلاحيات إدارة المنشأة، و
- تقديم تأكيدات معقولة فيما يتعلق بالوقاية أو الكشف في الوقت المناسب عن الإستحواذ غير المصرح به أو الإستخدام أو الإستبعاد لموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

نظراً للقيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، فقد تحدث أخطاء جوهرية ناتجة عن الخطأ أو الإحتيال لا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات والإجراءات قد تكون عرضة للتدني.

إستقلائتنا والرقابة على الجودة

خلال القيام بأعمالنا، قمنا بالإلتزام بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة في دولة قطر. وقد أستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

نقوم بتطبيق المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وبالتالي نحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

برأينا وبإستثناء تأثير الأمور المذكورة في الملحق رقم (١)، فإن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية يظهر بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية، ووفقاً للمعايير المحددة في المعايير الصادرة عن لجنة رعاية المنظمات، بما في ذلك أستنتاجه بشأن فعالية التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية حول التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

القيود على إستخدام تقريرنا

لا يمكن إعتبار تقريرنا مناسباً للإستخدام أو الإعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب بالحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يكون له الحق الوصول إلى تقريرنا أو الحصول على نسخة منه ويختار الإعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سوف يكون هذا الأمر على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون نحن نقبل أو نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لا يجوز نسخه أو الإشارة إليه أو الكشف عنه بشكل كلي (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو بشكل جزئي، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة منا.

طلال أبوغزاله وشركاه



طلال أبوغزاله وشركاه
Talal Abu-Ghazaleh & Co.
Qatar Office



عبدالله أحمد المنصوري

(سجل مراقبي الحسابات رقم ٤٢٣)

مرخص من هيئة قطر للأسواق المالية

سجل المدققين الخارجيين رقم (١٢٠١٥٢)

الدوحة في ٨ فبراير ٢٠٢٥

ملحق رقم (١) - الملاحظة الرئيسية

الرقم	البيان	الملاحظات
١	الموازنة	لا تقوم الشركة بتطبيق سياسة مناسبة للموازنة.
٢	الخسائر الإئتمانية المتوقعة	لم تقم الشركة بتحديث سياستها لتحديد الخسائر الإئتمانية المتوقعة، إلا أنها قامت بالتطبيق بشكل تقديري لتحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
٣	جوانب الامتثال	مازالت الشركة في طور معالجة مسألة الإخطار الذي تم إستلامه من بورصة قطر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣ بشأن استبعاد أسهم الشركة من مؤشر سوق الأسهم.
٤	وجود الممتلكات والمعدات	لا يتم وضع الضوابط للتأكد من وجود الممتلكات والمعدات، مثل عدم وجود ترقيم للأصول الثابتة والمراقبة المنتظمة للوجود المادي.
٥	قرارات الاستثمار واللجنة	لم تحتفظ الشركة بلجان استثمار منفصلة لتقييم ومراقبة وتنفيذ قرارات الاستثمار.
٦	دليل إجراءات السياسات المالية	بالإضافة إلى دليل السياسات والإجراءات المالية الحالي، وفي حالة عدم وجود النسخة المحدثة من دليل السياسات والإجراءات المالية، فقد تكون هنالك تأثيرات للضوابط المتعلقة بالتقارير المالية.
٧	اجتماع تقييم للمخاطر وسجل المخاطر	لم تقم الشركة بتوثيق سجل المخاطر خلال الفترة قيد المراجعة ولم يتم تحديث أية مستندات لاجتماعات المخاطر التي عقدت خلال السنة.
٨	وظائف الموارد البشرية	لقد لوحظ أنه لم يتم عمل تقييم رسمي للموظفين أثناء مراجعتنا.